مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية
Forum For Economic Studies and Research Journal
المجلد 09 / العـدد: 02 (2025)، ص 64- 84

قراءة تقييمية في و اقع الاقتصاد غير الرسمي في مصر

An Evaluative Reading on the Informal Economy Reality in Egypt

وسيلة سعود

مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر

w.saoud@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2025/08/12 **تاريخ القبول: 2025/11/13**

الملخص:

سعت الدراسة إلى إلقاء الضوء على وضعية الاقتصاد غير الرسمي في مصر ومدى انتشاره وتأثيره على الاقتصاد، مع التعرُّف على الجهود والمبادرات الموضوعة لمحاولة إدماجه في الاقتصاد الرسمي؛ وقد تم الاعتماد في ذلك على المنهج الوصفي من أجل توضيح الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي وتحليل المعطيات المُتعلِّقة بالموضوع والخاصة بدولة مصر؛

ومن أهم ما توصّلت إليه الدراسة الوزن الكبير للاقتصاد غير الرسمي مقارنة بالاقتصاد الرسمي في مصر، حيث يُساهِمُ الاقتصاد غير الرسمي في امتصاص ما يُقارِبُ النصف من حجم اليد العاملة في مصر، إلى جانب دعم الفئات الهشّة من أصحاب الدخل المنخفض أو المعدوم؛ ومقابل ذلك فإنه يتسبّبُ في خسائر معتبرة للدولة حيث الإيرادات الضريبية الضخمة المُهدرَة وعدم توفُّر الحماية القانونية لليد العاملة. وبالرغم من جهود دمجه في الاقتصاد الرسمي لا يزال الاقتصاد غير الرسمي مُنتشِرًا بصورة كبيرة في الاقتصاد المصري ويزداد حِدّةً في أوقات الأزمات التي تُحفِّزُ نُمُوّهُ.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد غير رسمي، تشغيل غير رسمي، إدماج اقتصادي، أزمات اقتصادية.

تصنيف JEL: E26، J46، H26، O17، O55.

Abstract:

This study aimed to shed light on the situation of the informal economy in Egypt and the extent of its prevalence and its impact on the economy while examining the efforts and initiatives undertaken to integrate it into the formal economy. To this end, the study relied on the descriptive method in order to define the theoretical framework of the informal economy, as well as to analyse the data related to the subject in the case of Egypt.

One of the main findings of the study is the significant weight of the informal economy compared to the formal economy in Egypt, as the informal sector absorbs nearly half of the labor force in the country and supports vulnerable groups with low or no income. However, it also causes considerable losses to the state due to massive lost tax revenues and the lack of legal protection for workers. Despite the efforts to integrate it into the formal economy, the informal economy remains widely prevalent in Egypt and tends to expand during times of crisis, which stimulate its growth.

Key Words: *Informal Economy; Informal Employment; Economic Integration; Economic Crisis.*

JEL Classification: *E26; J46; H26; O17; O55.*

مقدمة:

يُعدُّ الاقتصاد أحد الركائز الأساسية للدُول، باعتباره المسؤول عن ضبط القوانين والقواعد التي تُحدِّدُ وتُسيِّرُ أفعال مختلف الأعوان الاقتصاديين بهدف تحقيق الثروة (حربوش، 2022، صفحة 148)، وذلك في إطار مجموعة من الأنظمة والسياسات التي تُحدِّدُها الدولة لتنظيم وتحقيق التوازن في هذا الاقتصاد، ولعِلاج الاختلالات المحتملَة بين مُتغيِّرات الاقتصاد الكُلِّي (مرعوش، 2021، صفحة 32، 33). ومن بين هذه الأنظمة نجد الإجراءات الإدارية والقانونية التي تُحدِّدُ وتُنظِّمُ عمليات الإنطلاق والاستمرار في المشاريع والخروج من العمل في السوق، سواء بالنسبة لصاحب العمل، فردًا أو مؤسسة، أو العاملين لديه، دون إهمال الضرائب التي تُفرَضُ على كُلِّ هذه الأطراف من أجل ضمان الإيرادات اللازمة لتقديم الخدمات الكافية للمجتمع؛

ومع ذلك يُظهِرُ الواقع تهرُّبًا وتلاعُبًا من الأعوان الاقتصاديين من هذه القواعد والقوانين، خاصة في أوقات الأزمات، بحيث يتجسّدُ ذلك في مجموعة من الأفعال والأنشطة والعلاقات التجارية الخارجة عن الإطار الرسمي والقانوني، ومن بينها عدم التصريح بالضرائب، عدم دفع الاشتراكات الاجتماعية، عدم احترام قوانين العمل (قارة، 2009، صفحة 193)، نتيجة لوجهة نظرهم اتّجاه القواعد والقوانين المُنظِّمة للاقتصاد، والتي يعتبرونها قُيُودًا وأعباء إضافية لهم لا تتوافق مع استفادتهم منها، فيرون فيها تكلُفةً وهدرًا للمال والوقت والجهد، فيلجأون للبحث عن حلٍّ أسهلَ وأكثرَ مُرُونةً يتمثّلُ في التوجُّهِ نحو الاقتصاد غير الرسمي.

إشكالية وفرضيات الدراسة:

يتواجد الاقتصاد غير الرسمي في جميع دُولِ العالم تقريبا كونه يتعلّقُ بإنتاج السلع والخدمات الأكثر ديناميكية بعِيدًا عن الضريبة أو الرسوم التي تفرضُها الدول عادة، ويتواجد في معظم الأحيان إلى جانب الاقتصاد الرسمي، مُكمِّلًا ومنافِسًا له أحيانًا، بحيث تتعايش أنشطة الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي في المجتمع، وهو الحال في مصر أين تُبرِزُ العديد من المُؤشِّرات تنامِيًّا للأنشطة غير الرسمية واتِّساعِ نطاقها إلى مجالات مُختلفة وهامّة (الغايش، 2021، صفحة 1104، 1105)، مع توسُّعٍ في وزنها في الاقتصاد والذي حفّزته مختلف الأزمات التي مرّت بها مصر، سواء عالمِيًّا كالأزمة المالية العالمية وأزمة كوفيد أو الاضطرابات التي عاشتها مصر سياسِيًّا، أمنِيًّا واقتِصادِيًّا منذ ثورة يناير 2011، وهذا بالرغم من العديد من المبادرات التي اتّخذتها الدولة للسيطرة عليه وإدماجه في الاقتصاد الرسمي (مصطفى، 2021، صفحة 669) والتي تهدف من خلالها إلى زيادة الموارد المالية للدولة عن طريق الاستفادة من الضرائب، التأمينات الاجتماعية وغيرها من الإيرادات التي يمكن الحصول عليه من دمج النشاطات غير الرسمية ضمن الاقتصاد الرسمي؛

انطلاقا من ذلك تظهر إشكالية الدراسة في السؤال التالي: **"ما هي وضعية الاقتصاد غير الرسمي في مصر في ظِلِّ الأزمات التي مرّت بها؟"**؛

للإجابة على هذه الإشكالية، تنطلق الدراسة من الفرضيتين التاليتين:

- **الفرضية الأولى:** لا يزال الاقتصاد غير الرسمي في مصر يُمثِّلُ حجمًا كبِيرًا من الاقتصاد، مع تأثير مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية في استمراره وتوسُّعِهِ؛
- **الفرضية الثانية:** ساهمت الأزمات التي مرّت بها مصر في زيادة حجم ونشاطات الاقتصاد غير الرسمي.

أهمية وهدف الدراسة:

تبرُزُ أهمية هذه الدراسة انطلاقًا من المساهمة الكبيرة للاقتصاد غير الرسمي في الحسابات الوطنية في مصر أين تُوضِّحُ العديد من المُؤشِّرات حِصّةً كبيرة من الناتج الوطني الخام وفي تشغيل اليد العاملة، حتى لو كانت بعيدة عن القياس الرسمي الدقيق، وهو ما يُضاعِفُ من ضرورة الاهتمام به والعمل على إلحاقِهِ ضمن الاقتصاد الرسمي؛

وفي هذا السياق تهدف الدراسة إلى التعرُّفِ على واقع الاقتصاد غير الرسمي في مصر وتأثيره على الاقتصاد الرسمي بها، إلى جانب تأثُّرِهِ في حدِّ ذاته بالأزمات، والعوامل المختلفة التي أدّت إلى نُمُوِّهِ بشكل ملحوظ بالرغم من الجهود المبذولة لحصرِهِ.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي، وذلك من خلال الاستعانة بمجموعة من المراجع والمقالات العلمية التي تناولت موضوع الاقتصاد غير الرسمي بصفة عامة، إضافة إلى عرض وتحليل بعض الأرقام والإحصائيات التي تعكس وضعية هذا الاقتصاد في مصر وانعكاس الأزمات عليها.

الدراسات السابقة وتمييزها عن الدراسة الحالية:

نظرًا للاهتمام الأكاديمي بموضوع الاقتصاد غير الرسمي فقد توجّه العديد من الباحثين لدراسة وتحليل هذه الظاهرة أو القطاع، في حين ركّز البعض منهم على دُولٍ مُعيّنة من بينها مصر؛ وفي هذا السياق تم اختيار عينة من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع لتكون أساسا لانطلاق ومناقشة الدراسة الحالية، حيث تناولت الدراسات السابقة المختارة تقييمًا للاقتصاد غير الرسمي في مصر أو ربطًا له بِمُتغيّراتٍ أخرى؛

جاءت دراسة (Mansour & Zaki, 2020) كدراسة عامة لاستعراض أداء الاقتصاد المصري خلال الفترة 1991-2018 وتسليط الضوء على مجموعة من السياسات الكُلِّيّة خلال هذه الفترة، إلى جانب تقييم مُحدِّدات الاقتصاد غير الرسمي وتأثيره على أبرز مُؤشِّرات الاقتصاد الكُلِّي في مصر خلال نفس الفترة. وقد خلُصت الدراسة إلى أن شريحة كبيرة من السُكّان تعتمد في عيشها على أنشطة داخل الاقتصاد غير الرسمي مثل الزراعة المعيشية أو تشغيل مشاريع صغيرة غير مُسجّلة أو تقديم خدمات شخصية ومنزلية وغيرها، لِيبلُغ مُتوسِّط حجم الاقتصاد غير الرسمي خلال فترة الدراسة ما يُقارِبُ 28.29% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يستدعي دمجه في الاقتصاد الرسمي لتحقيق أكبر استفادة منه، وهذا بغضِّ النظر عن الوقت الذي يستغرقُهُ ذلك والذي اقترحت الدراسة أن يكون على مدى 05 سنوات بالنسبة لمصر؛

في حين سعت كُلٌّ من دراسة (أحمد، 2020)، (مصطفى، 2021) و (السيد و آخرون، 2022) إلى محاولة الربط بين الاقتصاد غير الرسمي في مصر والتنمية المستدامة، سواء من خلال التخطيط لها أو تأثير هذا الاقتصاد على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وذلك عن طريق إدماجه في الاقتصاد الرسمي وتحليل أثاره الإيجابية والسلبية على الاقتصاد. ومِمّا تم التوصُّلُ إليه من حيث تأثير الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد في مصر أنه تسبّبَ في ضياع 330 مليار جنيه مصري سنويًّا نتيجة للتهرُّبِ الضريبي والذي أثّر بدوره على توزيع الدخل، من جانب آخر ساهم الاقتصاد غير الرسمي في التخفيض من مُعدّلات البطالة وفقا لـ (مصطفى، 2021). ويُشكِّلُ الاقتصاد غير الرسمي في دراسة (السيد و آخرون، 2022) نسبة كبيرة تصل إلى 40% من الناتج المحلّي الإجمالي نتيجة لنُموِّهِ السريع، إلّا أن دراسته بشكل دقيقٍ غير مُمكِنة نظرًا لعدم توفُّر بيانات دقيقة تضبطه لغياب التسجيل وعدم الخضوع للقوانين والتشريعات؛ أمّا دراسة أحمد (2020) فقد خلُصت، بخصوص دمج الاقتصاد غير الرسمي في

الإطار الرسمي للاقتصاد بمصر، إلى صعوبة في إجراءات تسجيل المنشآت لتحويلها نحو الاقتصاد الرسمي بسبب تعدُّدِ الجهات الحكومية التي تمنحُ التصاريح، إضافة إلى كون القوانين الاقتصادية لا تتوافق مع الواقع خاصة في ظِلِّ انتشار أنشطة جديدة مثل التجارة الإلكترونية والتي لا يشملها التشريع ويعتبرها غير رسمية، فالقوانين لا تتماشى مع سرعة التغيير؛ إلى جانب ذلك فإن النظام الضريبي في مصر يُعاني من مشكلات جادّة من حيث القوانين التي تُنظِّمُهُ ومن حيث نظام التحصيل، وعلى عكس ذلك فمن المُتوقّعِ زيادة الموارد المالية للدولة، وبالتالي زيادة الإيرادات العامة المُوّجهة للتنمية الاقتصادية في حال إدماج نشاطات ومؤسسات الاقتصاد غير الرسمي في النظام الرسمي (أحمد، 2020)؛

بينما تناولت دراسات أخرى ربط الاقتصاد غير الرسمي بِمُتغيّراتٍ أخرى، حيث جاءت دراسة (الغايش، 2021) لتحديد الآثار التي تنعكس على سوق العمل في مصر نتيجة لتضخُّمِ القطاع غير الرسمي باعتباره من أبرز صُور الاقتصاد الخفِيّ بها، مع تحليل إمكانية أن يكون حلًّا لمشكلة البطالة أو سببًا في عجز إيرادات الدولة. وقد توصّلت الدراسة إلى أن الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية تعرِفُ نُمُوًّا وتوسُّعًا في مصر ليشمل جميع الأنشطة التي تنشأ في غياب بيئة مُنظمَّة رسمِيًّا مثل عدم وجود عقود عمل وانعدام حقوق التأمين الاجتماعي والصِحّي للعاملين، عدد ساعات العمل وغيرها. كما تمّ استنتاج أن الاقتصاد غير الرسمي يُهدِّئ اجتماعِيًّا مشكلة البطالة من خلال توفير مصدر دخل لتأمين بعض المواد التي تحتاجها فِئات هشّة من المجتمع إلّا أنه يُؤثِّرُ سلبًا على الدور الاقتصادي للدولة من خلال فرض مزيد من الضرائب لتغطية التهرُّب في الحصيلة الضريبية، ما يدفع العمالة نحو الأنشطة غير الرسمية مرّة أخرى؛

بينما هدفت دراسة (حسن، علي، و العقاد، 2024) إلى التعرُّفِ على دور القطاع غير الرسمي في التخطيط الاقتصادي للدولة في ظِلِّ تزايد أهمية الاقتصاد غير الرسمي في هذه العملية، بالرغم من كونه من النشاطات التي لا تستطيع الدولة حصرها فلا تُعدُّ بذلك مصدرًا للإيرادات الضريبية للدولة. ومن نتائج الدراسة أن القطاع غير الرسمي يُؤثِّر على الموازنة العامة في مصر بدرجة كبيرة بما فيها تقليص الإيرادات المالية للحكومة والزيادة في عجز الميزانية، ما يستلزم ضرورة دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي لتحقيق التوازن المالي وتحسين الوضع الاقتصادي؛

أمّا دراسة (Moaaz & Mansour, 2025) فتناولت موضوع الاقتصاد غير الرسمي ودمجه في الاقتصاد الرسمي في مصر من جانب آخر أين ركّزت فيه على وجهة نظر مُمارِسي النشاطات غير الرسمية في ذلك، فأتت الدراسة من أجل تقييم أثر بعض التدخُّلات السلوكية على مدى استعداد أصحاب المشاريع ضمن الاقتصاد غير الرسمي في مصر إلى الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي. وقد توصّلت الدراسة إلى أن أكبر عائق لأصحاب المشروعات غير الرسمية للانضمام إلى الاقتصاد الرسمي في مصر هو الحصول على تمويل من مصدر رسمي ليساعدها في الدخول إلى السوق، وبذلك فإن تزويد المشروعات بمعلومات عن فُرص وسُبُل الحصول على التمويل من هيئات رسمية زاد احتمالية انضمام هذه المشروعات إلى القطاع الرسمي بشكل ملحوظ؛

من خلال كُلِّ ما سبق، يتبيّنُ تشابه الدراسات السابقة المعروضة مع الدراسة الحالية من حيث دراسة وتحليل الاقتصاد غير الرسمي في مصر وأثره على الاقتصاد الرسمي، بينما يظهر الاختلاف في كون الدراسة الحالية تُركِّزُ على تحليل وتقييم وضعية هذا الاقتصاد في مصر مع الإشارة إلى بعض الأزمات والعوامل التي أثّرت على الاقتصاد غير الرسمي بها مثل جائحة كورونا.

1. الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي:

يُعدُّ الاقتصاد غير الرسمي مجالًا هامًّا للنقاشات على المستوى الحكومي وعلى مستوى الدراسات والتقارير الأكاديمية والبحثية، أين يتم البحث والتحليل لمدى انتشاره وأثره على الاقتصاد بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

1.1. مفهوم الاقتصاد غير الرسمي:

يتم تداول مصطلحُ "الاقتصاد غير الرسمي" في العديد من الدُولِ والاقتصاديات تحت مُسمّياتٍ مختلفة، من بينها الاقتصاد الأسود، اقتصاد الظِلّ، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد السِرّي، الاقتصاد الجانبي، الاقتصاد السفلي، الاقتصاد الثانوي وغيرها. فمن حيث السِرّيّة يُشار إليه بالاقتصاد التحتي، الاقتصاد الخفِي، الاقتصاد السِرّي، الاقتصاد الأسود؛ بينما من حيث اللانظامية فيُرادِفُ الاقتصاد غير الرسمي مُصطلحاتٍ مثل الاقتصاد غير المرصود، الاقتصاد غير المُنظّم، الاقتصاد اللانظامي؛ أمّا من حيث العلاقة مع الاقتصاد الوطني فإن الاقتصاد غير الرسمي يُعرفُ بالاقتصاد المُوازي واقتصاد الظِلّ (الوالي و بنشلاط، 2022، صفحة 395)؛

ومع تباين الأثر الذي يتركه الاقتصاد غير الرسمي على وضعية الاقتصاد بصورة عامة في أي دولة فإنّه غير محصُورٍ في توجُّهٍ مُعيّنٍ فقط، فهذا النوع من الاقتصاد موجود على مستوى الاقتصادات الحُرّة والـمُوجّهة والمركزية على حدٍّ سواء، مع الاختلاف في مدى انتشاره وتأثيره (ساعو و سيار، 2020، صفحة 66)؛

ومن بين تعريفات "الاقتصاد غير الرسمي" أنه "مجموعة الوحدات الاقتصادية التي تقوم بأنشطة مشروعة بطبيعتها لكنها لا تلتزِمُ بالإجراءات الرسمية التي يتم تحديدُها من قِبلِ الدولة لممارسة هذه الأنشطة، وذلك بشكل جُزئِيٍّ أو كُلِّي (بوزيدي، 2019، صفحة 97)، وبالتالي فإن "الاقتصاد غير الرسمي" الذي يتم دراسة تأثيره على الاقتصاد والمجتمع عادةً ما يكُونُ جُملةً من النشاطات المشروعة من عملية إنتاج منتجات، توزيع، تجارة وغيرها، لكن كُلُّ ذلك يتِمُّ بعِيدًا عن الأطُر القانونية والإجراءات التنظيمية؛

في حين عرّفت بعض الهيئات الدولية "الاقتصاد غير الرسمي" بأنه "نشاط وتبادُل مختلف السلع والخدمات بشكل غير مُسجّلٍ في الحسابات الرسمية حيث تفلِتُ أنشطة الاقتصاد غير الرسمي من الضرائب، وغالِبًا ما يتم ممارستُها في السوق السوداء" (بن موسى و براغ، 2013، صفحة 200)؛ كما يُشِيرُ أيضا إلى "جُملة من الأنشطة القانونية لكنها غير مُسجّلة بطريقة رسمية وبالتالي فإنها عوائدها وأرباحها لا تدخُلُ ضمن ناتج الاقتصاد الوطني، وتشتمل هذه الأنشطة على المشروعات الحِرفية غير المُرّخصة، الباعة المُتجوّلُون، الخدمة المنزلية، مزاولة الدروس الخصوصية وغيرها، كما يشملُ حالات الغِشّ وعدم التصريح مثل إنجاز المؤسسات لبعضِ الأعمال بدون فوترة، وتناسِي أصحاب المهن الحُرّة التصريح بقسمٍ من الأتعاب لدى المصالح الضريبية وبعض العُمّال غير الـمُصرَّحِ بهم مثل الـمُنظِّفة في البيت أو المكتب، أو حارس أو سائق وغيرهم" (برو، 2018، صفحة 170)؛ فيُؤكِّدُ هذا التعريف ما جاء في التعريف السابق من حيث أن"الاقتصاد غير الرسمي" هو مجموعة من النشاطات التي يُؤدِّيها الأفراد أو المُؤسّسات، لكِنّهُم يُحاوِلُون التهرُّب من النُظُم الإدارية والقانونية التي تضبطها مثل طلب التصريحات والتراخيص، وكذا التهرُّب من دفع الضرائب أو التحايل على الإدارة الضريبية من خلال التقليص بِمّا يتِمُّ التصريح به لديها من أجل تخفيض تحمُّل قيمة هذه النفقات والمدفوعات؛

أمّا "الاقتصاد غير الرسمي" وِفقًا *للمكتب الدولي للعمل* فهو "كافة الأنشطة الاقتصادية التي تُمارَسُ من قِبلِ أفراد أو مؤسسات اقتصادية بحيث لا يكونون مشمولين بكافة أو جزء من الإجرءات النظامية لهذه النشاطات في القانون أو في الممارسة؛ فتكون هذه الأنشطة غير مُدرجة في القانون أي أنهم يعملون بشكلٍ خارِجٍ عن الإطار الرسمي

للقانون، أو أنهم غير مشـــمولين عمليًّا أي أن العمل قانُونِيٌّ لكن لا يتم تطبيق القانون أو العمل به أو أن القانون لا يُشـجِّع على الالتزام به بسـبب عدم ملاءمته أو تكلفته العالية" (بيلامي و العرباوي، 2020، صـفحة 90)؛ ما يعني أن "الاقتصـاد غير الرسـمي" هو كُلُّ الأعمال والنشـاطات القانونية التي يقوم به الفرد أو الوحدة الاقتصـادية دون أن يكون ذلك في الإطار الرســمي للقانون حيث لا يتم العمل بتاتا بالقانون والنظام أو يُؤخذُ جُزءٌ منه فقط، وقد يعود السـبب في ذلك إلى القانون في حدِّ ذاتِهِ كون أن صُـعوبة الإجراءات أو تكلُفتِها المرتفعة تدفع بالوحدة الاقتصـادية أو الفرد إلى التحايل عليها والإفلات منها؛

وبصـفة عامة يمكن القول أن "الاقتصـاد غير الرسـمي" يشـتمل على "مجموعة النشـاطات والأعمال التي يقوم بها الأفراد بشـكل منفرد أو في شـكل جماعات أو تقوم بها مؤسـسـة ما، بحيث تكون هذه الأعمال قانونية ولا تتضـمن عملًا غيرَ مشـــرُوعٍ، وفي المقابل لا يتِمُّ الالتزام بالقوانين والقواعد المُنظِّمة لهذه الأعمال وعدم التصـــريح بها أو أخذ الإذن لممارســتها". فيكون العمل غير الرســمي عملًا بمقابل أجر لا يتم تسـجيله، تنظيمه أو حمايته في إطار قانوني، بينما تتقاطع المؤسـسـات غير الرسـمية عند سـهولة وُصُـولِها للأسـواق المحلية، ملكية الموارد المحلِّية للعائلة، صـغر حجم النشاط، اعتماد أساليب كثيفة العمل، وانخفاض مهارات العُمّال (Moaaz & Mansour, 2025, p. 207)؛

وبغضِّ النظر عن الاختلاف في التسـميات أو الحدود التي تضـبط مُرادِفاتِ الاقتصـاد غير الرسـمي بين الدُول، فإنه يتّصِفُ بمجموعة من السِمات المُميّزة من بينها (ذبيح، 2020، صفحة 102):

- **الافتقار إلى التنظيم:** يبرز ذلك في تحرُّرِ هذا الاقتصـــاد من القيود التنظيمية والقانونية ســـواء من حيث تنظيم العمل، نمط الإنتاج والتوزيع، عملية التسويق، التشغيل، عدم الالتزام بقوانين التسجيل والضرائب...الخ؛
- **سـهولة الدخول إليه:** غِيابُ القوانين والإجراءات التي تحكُمُ الاقتصـاد غير الرسـمي يجعل من السـهولة الدخول في نشاطاته لأن ذلك لا يستلزِمُ الكثير من الإمكانيات المادية والمهنية، فهو سوقٌ تنافسية وليست مُحتكِرة؛
- **تدنّي المسـتوى العام للعاملين:** بالرغم من بعض الاسـتثناءات إلّا أن العُمّال في الاقتصـاد غير الرسـمي غالِبًا ما يملكون مسـتوى تعلِيمِيًّا وعِلمِيًّا محدُودًا كونه لا يحتاج إلى الشـهادات ولا إلى مسـتوى تعليمي كبير، وبالتالي فإن التوظيف فيه لا يجِدُ عوائق وشروط عديدة فيشمل بذلك طبقات مُختلِفة من فِئات المجتمع؛
- **تشغيل النساء والأطفال:** يتضمّنُ القطاع غير الرسمي حِصّةً هامَّة من النساء والأطفال حتى لو كان ذلك مُخالِفًا لقانون العمل، وأغلبيتها في قطاعات النسيج، الملابس الجاهزة، والأعمال في المنازل؛
- **انخفاض كُلفة فرصـة العمل:** تتباينُ كُلفة فُرصـة العمل في القطاع غير الرسـمي من بلد إلى آخر لكنها تكون عادة أقلّ من كُلفةِ نفس العمل في القطاع الرسمي؛
- **التمويل:** تمتاز المؤسـسـات في القطاع غير الرسـمي عُمُومًا بحجم رأس مال وإمكانيات ضـعيفة مع عدم امتلاك القدرة والضـمانات اللازمة للاقتصـاد، فيتم الاعتماد على الإمكانيات الذاتية والجهد البشـري فتكون غالِبًا مُنخفِضة الحاجة إلى التكنولوجيا؛
- **المرونة:** عدم خضـوع الاقتصـاد غير الرسـمي للقوانين الرسـمية دفعته إلى اعتماد قواعد أخرى أكسـبته مرونة في العمل من حيث أوقات العمل اليومي والإجازات حسب طبيعة النشاط، إضافة إلى المرونة في الأجر والذي يتوقف على طبيعة العمل الممارس في الاقتصـاد غير الرسـمي، مع مرونة في نظم السـوق والتي تقوم غالبا على العلاقات الشـخصـية والعائلية والتعاقدات غير الرسـمية في الإنتاج والتبادل، وهذا ما يؤدي إلى تزايد حِدّة المنافسـة نتيجة لغياب الضوابط الرسمية.

2.1. أسباب توسُّع الاقتصاد غير الرسمي:

مع التبايُن في درجة انتشار الاقتصاد غير الرسمي بين الاقتصادات فإنها تتشابه في مُعظمِها من حيث العوامل التي تدفعُ إلى ظهورِهِ ونُمُوّهِ، من بينها ما يلي (ساعو و سيار، 2020، صفحة 69) و (برو، 2018، صفحة 171):

- **مُعدّلات الضرائب المرتفِعة:** تُعدُّ من أكثر الأسباب التي تُؤدّي إلى انتشار الاقتصاد غير الرسمي، أين يلجأ الأفراد والمؤسسات إلى التهرُّبِ من الضرائب وتجنُّبِ التصريح الفعلي والحقيقي بأرباحِهِم ومداخِيلِهِم أو اختيار القطاع غير الرسمي مُباشرة للإفلات من الأعباء الضريبية في الاقتصاد الرسمي؛
- **العجز في الموازنة العامة للدولة:** يُعتبر ذلك من العوامل غير المباشرة لانتشار الاقتصاد غير الرسمي حيث أن هذا العجز يدفعُ بالدولة إلى فرضِ المزيد من الضرائب لتغطيتِهِ، وهو ما يدفعُ بدورِهِ الأفراد والمؤسسات نحو الهروبِ من هذه الضرائب الجديدة بالتوجُّهِ نحو الاقتصاد غير الرسمي؛
- **تدخُّل الحُكُومة بشكلٍ مُفرِطٍ في الاقتصاد:** كون الإفراط في التدخُّل ينتُجُ عنه مزيد من القُيُود والضغط الإداري على الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين، ما يُحفِّزُهُم على التحايل على هذه الضغوطات والقيود للتملُّصِ منها فيلجأون إلى نشاطات وممارسات غير رسمية مثل التحايُل على نظام الرقابة على الصرف الأجنبي؛
- **النُدرة في السلع:** غالِبًا ما يرتبط الاقتصاد غير الرسمي بالأزمات فأي أزمة تُؤدّي إلى انتعاشٍ في الاقتصاد غير الرسمي، في هذا السياق فإن نقص أي مادة أو مُنتَج في السوق الرسمية يعني زيادة الطلب عليه في الاقتصاد المُوازِي الذي يعمل على مقابلة هذا الطلب المتزايد والاستفادة منه، خاصة في حال عدم إمكانية استيراد هذا المُنتَج أو عدم كفاية الواردات لتغطية كافة الطلب عليه؛
- **البطالة و انخفاض مستوى الدخل:** عدم توفُّر فرص عمل كافية في الاقتصاد الرسمي يدفعُ الأفراد للتوجُّهِ نحو الاقتصاد غير الرسمي للبحث عن مناصب عمل تسمح لهم بتحقيق الدخل اللازم لضمان معيشتهم، وقد يلجأ أحيانا الأفراد الذين يملِكون أصلًا وظيفةً وعملًا رسمِيًّا إلى الاقتصاد غير الرسمي للحصول على عملٍ آخر في حالِ كانت دُخُولُهم منخفضة أو كان التضخُّمُ مُرتفِعًا، وهو ما يُساهِمُ في توسُّعِ الاقتصاد غير الرسمي؛
- **البيروقراطية والفساد الإداري:** تعقُّدُ وتضاعُفُ الإجراءات الإدارية التي تضعُها وتفرِضُها الدولة كالتراخيص والتصريحات وما يُرافِقُها من إجراءات بيروقراطية تتطلّبُ وقتًا وجُهدًا كبيرين، يُحفّزُ الاقتصاد غير الرسمي؛
- **تنامي عدد المؤسسات المُصغّرة والفردية:** كون صِغر حجم رأس المال والإيرادات لهذا النوع من المؤسسات يُمكّنُها من الاستفادة من الإعفاءات الضريبية أحيانًا لحمايتِها من الإفلاس، إلّا أن الكثير منها في نفس الوقت تُفضّلُ التعامل بالسيولة النقدية وعدم اللجوء إلى البنوك، ما يُساهِمُ في نُمُوّ الاقتصاد غير الرسمي.

3.1. آثار الاقتصاد غير الرسمي:

إنّ الدافِع الرئيسي للاهتمام بموضوع الاقتصاد غير الرسمي لفهمِهِ ومحاولة ضبطه يتمثّلُ في الآثار التي يتركُها على الاقتصاد والمجتمع، سواء من الناحية الإيجابية أو السلبية.

1.3.1. الآثار الإيجابية للاقتصاد غير الرسمي: من بين الآثار الإيجابية للاقتصاد غير الرسمي ما يلي (برو، 2018، صفحة 172) و (ذبيح، 2020، صفحة 108، 109):

- عدم التقيُّد بالإجراءات والقيود التنظيمية تجعلُ من هذا الاقتصاد أكثر ديناميكية ومُرُونة وقدرة على الاستجابة للتغيُّرات التي تحدثُ في الاقتصاد والسوق مقارنة بالاقتصاد الرسمي؛

- توفير بعض المواد والاحتياجات بأسعار أقلّ من السوق الرسمية، ما يُساعِدُ الأفراد على تأمين احتياجِهم الذاتي منها وبالتالي المساهمة في التخفيف من الأعباء الاجتماعية لدى فئات المجتمع الهشّة، مُنخفِضة أو معدومة الدخل، وبالتالي إحداث بعض الآثار التوزيعية الإيجابية لمساعدة هاته الفئات؛
- إتاحة فائض اقتصادي يُمكِّنُ قطاع الأعمال من الاستمرار والنُمُوّ في حال سوء التقنين الحكومي الإداري أو المبالغة في الضرائب والرسوم والتي تُعدُّ قيدًا لِنُمُوّ الأنشطة القانونية؛
- المساهمة في حلّ مُشكِلِ البطالة وإيجاد فُرص عمل، فالقطاع غير الرسمي يزيد من مُعدّلاتِ التشغيل لأنه ليس بحاجة إلى إجراءات وموافقات رسمية ولا إلى مستوى عِلميٍّ مُحدّدٍ للحصول على العمل، ومع أن مُستوى الأجور المدفوعة في هذا القطاع تُعتبر مُنخفِضةً عُمُومًا مقارنة بالقطاع الرسمي إلّا أنه يمتصُّ حجمًا هائِلًا من العمالة، خاصة في البلدان النامية، فهو بذلك يُساهِمُ في زيادة دخل الأفراد خاصة لدى الفئات من ذوي الدخل المنخفض أو المعدوم؛
- الانخفاض النسبِي في تكلفة فرصة العمل في إطار القطاع غير الرسمي، وهو ما يُتِيحُ إمكانية توليد المزيد من فُرصِ العمل وبالتالي المساهمة في زيادة دخل الأفراد وتأمين دخول إضافية لهم؛
- يلعب دور المُهدِّئ الاجتماعي، كون أن وجود اقتصاد غير رسمي مرن ومُنتِج أصبح ضرُورِيًّا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، خاصة في حالة استعادة هذه الوضعية بعد حصول أزمة معينة.

1.3.2. **الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي:** بالرغم من الجانب الإيجابي للاقتصاد غير الرسمي لكن يُنظرُ إليه من باب آثارِهِ السلبية على الأفراد، المؤسسات والاقتصاد، ومن بين الانعكاسات السلبية للاقتصاد غير الرسمي ما يلي (بودلة و كواديك، 2018، صفحة 166) و(صدوقي، 2023، صفحة 12)

- فقدان الحقوق الاجتماعية للعُمّال في القطاع غير الرسمي بسبب عدم التصريح بهم؛
- العزوف عن دفع الضرائب في القطاع غير الرسمي يُسبِّبُ خسائرًا كبيرة للخزينة العمومية، وهو ما يحُدُّ من قُدرةِ الدولة على تأدية مهامها؛
- احتمال استخدام مواد أولية رخيصة للتخفيض من تكلفة الإنتاج وبالتالي القُدرة على بيعِها بأسعارأقلّ من سعر السو ق الرسمية، وهو ما يزيد من الطلب على مُنتجات الاقتصاد غير الرسمي مُقابِل انخفاض الطلب على نفس المنتجات في الاقتصاد الرسمي، ما يُؤثِرُّ سلبًا على ربحية هذا الأخير ويُهدِّدُ المؤسسات بالإفلاس والإغلاق؛
- عدم احترام معايير ومواصفات الجودة والسلامة ما يُعرِّضُ المستهلك للخطر؛
- فشل المشاريع والمؤسسات الرسمية، خاصة المصغرة والصغيرة، بسبب المنافسة من الاقتصاد غير الرسمي؛
- احتمال إلحاق الضرر بصورةِ وسُمعةِ البلد في حال تصدير وبيع مُنتجات للأسواق الخارجية تشتمِلُ على مُنتجاتٍ من القطاع غير الرسمي ما يضُرُّ بِسمعةِ الصناعة الوطنية، إضافة إلى التأثير على سُمعة الماركات التجارية؛
- التأثير السلبي على التخطيط والسياسات التي تضعُها الدولة لغياب الإحصائيات والبيانات المُتعلِّقة بنشاط القطاع غير الرسمي.

2. و اقع الاقتصاد غير الرسمي في مصر:

تعرِفُ مصر حجمًا كبيرًا من السُكّان مقابل وضعية اقتصادية محدودة ما يُؤدِّي إلى عدم القدرة على توفير مُتطلّباتِ كافة الطبقات من خلال الاقتصاد الرسمي، ما ينتُجُ عنه تراجع في المستوى المعيشي والتعليمي لشريحة هامّةٍ من المجتمع والذي ولّد انتشارًا للقطاع غير الرسمي سعيًا إلى توفير الدخل لتغطية بعض الحاجات وكذا

الحصـــول على المنتجات بما يتوافقُ مع الحالة المعيشـــية، مع تأثير جادّ للأزمات التي عرفها البلد على ذلك مثل الاضـــطرابات الســـياســـية، انخفاض أســـعار المحروقات، أزمة كورونا وغيرها؛ خاصـــة وأن العديد من الـــمُحلِّلين الاقتصاديين يرون أن من أسباب انتشار الاقتصاد غير الرسمي في دول العالم هي الأزمات الاقتصادية التي مرّت بها (قارة، 2009، صفحة 193).

1.2. صُور ومظاهر الاقتصاد غير الرسمي في مصر:

تظهر النشـاطات غير الرسـمية في مصـر في العديد من القطاعات حيث قُدِّرت اليد العاملة في الاقتصـاد غير الرسـمي سـنة 2015 بـــ 11.6 مليون عامل أي ما يُعادِلُ 46.8% من إجمالي الـــمُشـتغِلين في الاقتصـاد، مع تسـجيل سـيطرة نشـاط الزراعة واسـتصلاح الأراضي على ذلك بما يُقارب 6.2 مليون مُشـتغِل، أي ما يُعادِلُ 53.4% من إجمالي اليد العاملة في الاقتصاد غير الرسمي، مُقابِلَ 2.7 مليون عامِل في نشاطات النقل والتخزين بما يُعادِلُ نسبة 23.3%، 1.6 مليون عامِل لنشـــاط النقل والتخزين بنســـبة 13.8%، 0.6 مليون عامِل في تجارة الجملة والتجزئة بما يُعادِلُ 5.2%، بينما نسـبة 4.3% المُتبقِّية والتي تُقارِبُ 0.5 مليون عامِل فتشـملها باقي الأنشـطة (إمام، 2015، صـفحة 07). ومن بين أوجُه الاقتصاد غير الرسمي مصر ما يلي (جبر، 2015، صفحة 540، 541):

- انتشار مصانع "بيّير السِّلّم"* في كافة أنحاء مصر لتتجاوز 40 ألف مصنع غير قانوني؛
- الباعة المُتجوِّلُون، والذين بلغ عددهم في فترات سابقة 08 مليون مُواطِن؛
- الأسـواق العشـوائية المنشـرة في مصـر، والتي زاد عددها عن 1200 سـوق تتعاملُ جميعُها بالأموال السـائلة وتُقدِّم أسعارًا أقلَّ من السوق الرسمي؛
- انتشار العقارات غير المُسجَّلَة، والتي بلغت قيمتها 2.4 تريليون جنيه مصري؛
- اتِّساع قِطاع المهن الحُرّة وعدم التزامه بسدادِ الضرائب؛
- انتشـار قطاع المقاولات والذي يُعدُّ مِن أكبرِ مُكوِّنات السـوق الموازي في مصـر والذي شـهد نُمُوًّا مع توسُّـعِ العمران والبناء دون الحصول على ترخيص.

ويظهر الاقتصاد غير الرسمي في مصر من خلال 03 أنواع أساسية باختلاف خصائصها وأسبابها، وهي:

1.1.2. العمالة غير الرسمية:

يعملُ 60.4% من العمالة في القطاع غير الرســـمي بينما يعملُ 39.6% في القطاع الرســـمي تحت إجراءات غير رسـمية، أي بدون عقود وتأمينات؛ حيث أن 41.2% من العُمّال في القطاع غير الرسـمي مُوظّفُون لدى الغير، 18.8% أصـحاب أعمال، 20.5% يعملون لحسـابهم الخاص، و19.5% يُسـاهِمُون في أعمال أُسـرِيّة. أمّا من حيث القطاعات فإن 44.8% من العمالة غير الرسـمية تتواجد في قطاع الزراعة كأول قطاعٍ مُشـغِّلٍ للعُمّال في إطار غير رسـمي، يليها قطاع الخدمات بنســـبة 30.6% والذي يضُـــمُّ قطاع البناء والتشـــييد، المطاعم، وتجارة التجزئة، ثم يأتي قطاع الصـناعة بنسـبة 24.6% والذي يشـتمل على ورشـات الحدادة والنِجارة، المصـانع الصـغيرة للأغذية، مصـانع إعادة التدوير والرسـكلة، وغيرها. أمّا من حيث الجنس فيُمكِنُ القول أن أكبر نسـبة هي من النسـاء اللواتي تتركّزن في قطاع الزراعة والأعمال المنزلية وغالِبًا ما يعملن بدون أجر، تتميّزُ هذه العمالة بافتقادِها للتأمينات الصحية أو الاجتماعية

* مصانع "بيّير السِّلّم"، هو تعبير شعبي مصري يشير إلى الورشات والمصانع الصغيرة التي تعمل في الخفاء بدون ترخيص ولا تسجيل رسمي، وتكون غالبا على مستوى الأقبية، الشقق السكنية، أو أماكن غير مُخصّصة صناعِيًّا مثل أسفل السلالم، والذي جاءت منه هذه التسمية.

وللإجازات مدفوعة الأجر، ما يجعلُها شـدِيدة الهشـاشـة لأي صـدمات غير مُتوقّعة (عبد المجيد و آخرون، 2023، صفحة 80)؛

ويُعدُّ عجز الاقتصـاد عن توليد حجمٍ كافٍ من فُرص العمل من الأسـباب التي حفّزت على نُمُوّ العمالة غير الرسمية في مصر، إلى جانِب ارتباط مُعظم المزايا والخدمات الرسمية بالإطار الحكومي ما يدفعُ أغلبية العاطِلِين عن العمل، بما يفُوقُ 81.6% منهم، إلى اللجوء نحو العمل في الاقتصاد غير الرسمي في انتظار حُصُولِهم على فُرصةِ عملٍ في الاقتصاد الرسمي وكوظِيفة حكومية بالدرجة الأولى. إضافة إلى ذلك فإن ضعف المستوى المعيشي يدفعُ الأُسر في مصر إلى إرسال أبنائِها إلى العمل في سِنٍّ مُبكِّرة، ما يعني في حالاتٍ كثيرة توقيفهم عن التعليم للتوجُّهِ نحو العمل وهو ما يحُدُّ بدورِهِ من احتمال الحُصُول على وظيفة رسمية في المستقبل نظرًا لضعف مستواهم التعليمي فيستمِرُّون في العمل غير الرسمي (والت، 2020، الصفحات 05-07)؛

2.1.2. المشروعات والأنشطة غير الرسمية:

تُقارِبُ حِصّـة المشـروعات غير الرسـمية نسـبة 90% من مجموع المشـروعات الصـغيرة ومُتناهِية الصـغر في الاقتصـاد المصـري، ومن ميزاتِها الهشـاشـة الشـديدة نتِيجةً لعدم تمكُّنِها من الحصـول على التمويل اللازم، الأرض والتكنولوجيا، إلى جانب توفُّرِها على المعرفة الفنّية اللازمة للاستمرار (عبد المجيد و آخرون، 2023، صفحة 81)؛

ومن أسـباب عدم رسـمية هذه الأنشـطة مجموعة من القُيُود والمشـكلات الـمُتعلِّقة بجُمُودِ بيئة الأعمال في مصر، مع الصعوبة في الوصول إلى التراخيص وارتفاع مُعدّلات البطالة في البلد والتي تدفعُهُم نحو التوجُّهِ نحو تبنّي هذه المشـروعات والعملِ بها لتغطية احتياجاتِهم واحتياجات أُسـرِهِم في ظِلِّ مسـتوى معيشـي مُنخفِض أو لبدء مشاريعهم تجاوُزًا للعقبات التي تضعُها الإجراءات الرسمية والتي تتميّزُ بدورِها بالضعف في إطار المنظومة الرسمية (والت، 2020، الصفحات 07-09)؛

وقد أشـارت دراسـة السـيد وآخرون (2022) أن 22% فقط من المشـروعات مُتناهية الصـغر، الصـغيرة والمتوسطة الـمُسجّلة قانُونًا تحصُلُ على التمويل من البنوك، وأن 20% غير مُسجّلة أصلًا. إلى جانب ذلك فإن 66% من المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة لديها مشـاكل في التعامُلِ مع البنوك مثل ارتفاع الفوائد والمصـاريف الإدارية والعمولات، في حين أن 61% تُعانِي من كثرة الضـمانات، 53% تُعانِي من طول وصـعوبة الإجراءات، و37% لها مُشـكِلات في كثرة الوثائق المطلوبة والوقت الطويل الذي تأخذه عملية إعداد الوثائق والضـمانات، مع صـعوبة استخراج التراخيص (السيد و آخرون، 2022، صفحة 56)؛

3.1.2. المعاملات غير الرسمية:

تأخذ المعاملات غير الرسـمية العديد من المظاهر مثل اعتماد الشـركات الرسـمية على منتجات وخدمات تُقدِّمُها المشروعات غير الرسمية، قيام بعض المشاريع الرسمية بتوظيف عمالة غير رسمية بهدف تخفيض تكاليفها، قيام بعض المشـروعات غير الرسـمية بالتصـدير إلى الخارج وِفقًا لإجراءات مُلتوِية عن طريق شـركات رسـمية لتغطية ذلك..الخ. ويتم اللجوء إلى هذه الـمُعاملات بهدف الاسـتفادة من المرونة بأكبر قدرٍ مُمكِنٍ، تجنُّب البيروقراطية، والتهرُّب من ارتفاع الضرائب والرسوم، كما تلجأ بعض المشروعات والشركات الرسمية إلى الـمُعاملات غير الرسمية لتخفيض تكاليفها والرفع من تنافُسِيتِها بسبب المُنافسة الحادّة التي تفرِضُها المشروعات غير الرسمية؛

في هذا الإطار، فإن من بين نتائج دراسـة (الغايش، 2021) وجود علاقة مُتداخِلة ومُعقّدة بين القطاعين الرسـمي وغير الرسـمي في مصـر فيما يخُصُّ توظيف العمالة غير الرسـمية بأجر والعلاقة بين مُؤسـسـات القطاعين،

فعلى سبيل المثال يُوفِّرُ القطاع غير الرسمي العديد من السلع والخدمات الرخيصة نِسبِيًّا للعاملين في القطاع الرسمي بأجور محدودة، إلى جانب ارتباط أنشطة القطاع غير الرسمي بروابط مباشرة وغير مباشرة بالإنتاج، الخدمات والتجارة مع القطاع الرسمي، بحيث يعمل هذا الأخير على تخفيض تكاليفه باللجوء إلى إيجاد أساليب إنتاج أكثر مرونة من خلال التعاقد من الباطن مع مؤسسات القطاع غير الرسمي لتنفيذ بعض العمليات.

2.2. عوامل نُمُوّ الاقتصاد غير الرسمي في مصر و آثاره:

تولّدت الصُور التي يظهر عليها الاقتصاد غير الرسمي في مصر من تأثير جملة من العناصر والعوامل التي دفعت إلى التوجُّهِ نحو هذا الاقتصاد، مع آثار مُتنوِّعة يُحدِثُها على الاقتصاد والمجتمع على حدٍّ سواء.

1.2.2. العوامل التي أدّت إلى نُمُوّ و انتشار الاقتصاد غير الرسمي في مصر:

يعود الحجم الكبير للاقتصاد غير الرسمي في مصر إلى عِدّة عوامل أدّت إلى نُمُوّهِ وانتشاره، وإلى جانب العوامل سابقة الذكر التي تُحفِّزُ نُمُوّ هذا الاقتصاد، فإن لمصر عوامِل خاصّة أثّرت على وضع الاقتصاد غير الرسمي، منها ما يتشابه مع دُولٍ أخرى ومنها ما يُشكِّلُ خصوصية لها. في هذا السياق، فإن من بين أسباب نُمُوّ الاقتصاد غير الرسمي في مصر وِفقًا لـ (الأسرج، 2010، صفحة 12، 13) ودراسة (مصطفى، 2021، صفحة 655):

- الحُضُور الشخصي لِصاحبِ العمل إلى مقرّ المصلحة الإدارية، ما يُعدُّ صعبًا ومُكلِفًا لبعض الأفراد والمؤسسات؛
- تكرُّر العديد من الإجراءات الإدارية على مُستويات مُختلفِة، فعلى سبيل المِثال يتم طلب وثيقة مُعيّنة عِدّة مرّات لنفس التعامل الإداري ما يضطرُّ الفرد إلى الانتقال مرّاتٍ عديدة إلى نفس المكان، وهو ما يعني جُهدًا، وقتًا، وتكلفة ضائعة للفرد صاحب العمل أو المؤسسة؛
- الوقت، الجهد والمال، كون أن أغلبية المؤسسات تحتاجُ عند انطلاقها وقتًا طويلًا لاستكمال التراخيص وتصاريح التأسيس، ما يدفعُها إلى تفضيل العمل في الاقتصاد غير الرسمي لرِبحِ وتوفير الوقت المُهدَر في هذه الإجراءات. فبالرغم من أن مصر تُسجِّلُ إجراءات قليلة من حيث بدء النشاط التجاري إذا ما قُورِنت بُدولٍ أخرى، إلّا أنها تمتازُ بعدد كبير لاجراءات استخراج التراخيص مع طول فترة إتمام المعاملات خاصة لتسجيل المُمتلكات؛
- طول وبُطء الإجراءات المُتعلِّقة بالتصدير والاستيراد، وهو ما يقِفُ عائِقًا أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوُصُولِ إلى الأسواق؛
- تعدُّد الجِهات التي يجبُ التعامُلُ معها للحُصُول على التراخيص والموافقات اللازمة؛
- مُعدّلات ضرائب مُرتفِعة في الاقتصاد الرسمي ما يدفعُ بالباحثين عن العمل أو عن إنشاء عمل أو مؤسسة إلى التوجُّهِ نحو الاقتصاد غير الرسمي تهرُّبًا من الضرائب؛
- ضُعف الثقافة الضريبية لدى المجتمع مع غِياب دور الإعلام في التركيز الفعّال على أهمية الضرائب ودورها في تقديم الخدمات العامة للمجتمع؛
- النظرة السلبية للضريبة من طرف العُمّال، حيث يرونها جِباية مفروضة عليهم بدون مقابل حقيقي، فلا تزال الخدمات العامة ذات جودة منخفضة بالنسبة لهم، ما يعني عدم الاستفادة الفعلية من الضرائب التي يدفعونها في تحسين جودة الخدمات العامة المُقدّمة لهم والمرافق العامة المتاحة لهم؛
- اعتماد إدارة الضرائب في مصر على السلطة التقديرية في القانون الضريبي عن طريق استخدام أسلوب التقديرات الجزافية والذي يعرِفُ مبالغة شديدة في أغلب النشاطات بدون الأخذ بعين الاعتبار القواعد التي

تُلائِمُ كُلّ نشاط وحجم رأسماله، حيث أن المبالغة في تقدير الضريبة حسب النشاط وحسب الحالات في نفس النشاط يدفع بالكثير من العاملين إلى الخروج من القطاع الرسمي وتفضيل القطاع غير الرسمي.

2.2.2. آثار الاقتصاد غير الرسمي في مصر:

في مقابِلِ العوامل التي حفّزت على انتشار الاقتصاد غير الرسمي فإن كُلًّا من (حسن، علي، و العقاد، 2024، صفحة 500، 501) و (مصطفى، 2021، صفحة 655) و (الغايش، 2021، الصفحات 1092-1094) أوردوا آثارًا إيجابية له في مصر تمثّلت في مساهمته في حلِّ مشكلة البطالة بنسبة مُعتبرة من خلال خلق فرص عمل للباحثين الجُدُد عن العمل الذي يزداد أعدادهم بصورة مستمِرّة نتيجة لمُعدلات النُموّ السُكّاني المرتفعة في البلد، فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يمتصُّ ما يُقارِبُ 73% من الداخلين الجُدُد إلى سوق العمل في مصر؛ إضافة إلى تنوُّعِ الفئات الاجتماعية التي تعمل في نشاطات الاقتصاد غير الرسمي من حيث السن، الجنس، المهارات وغيرها، ما يُشكِّلُ فُرصة لاكتساب خبرة مناسبة يُستفادُ منها لاحِقًا في القطاع الرسمي. في نفس الوقت فإن الاقتصاد غير الرسمي في مصر يُساعِدُ في الحصول على دخول نقدية أساسية أو إضافية للعديد من فئات المجتمع، وهذا لاشتماله على بعض الأنشطة التي لا تتواجد في القطاع الرسمي؛ كما أنه يُحفِّزُ المنافسة بين المؤسسات في القطاعين الرسمي وغير الرسمي كونه يدفع إلى تحسين جودة الإنتاج، زيادة التوظيف، والقيمة المضافة من الناتج المحلّي؛

في مقابل ذلك، أشار (حسن، علي، و العقاد، 2024، صفحة 501، 502) و (مصطفى، 2021، صفحة 656) إلى أن الاقتصاد غير الرسمي في مصر أدّى إلى زيادة كبيرة في عجز الميزانية نتيجة لِتفاقُمِ عبء الدين العام كون الإنفاق العام يتجاوز الإيرادات الضريبية للدولة بالرغم من استفادة كافة الأفراد، حتى العاملين بالقطاع غير الرسمي، من الخدمات العامة. فالقطاع غير الرسمي يحرِمُ الميزانية العامة للدولة من إيرادات ضريبية مُقدّرة بـ 400 مليار جنيه قادِرة على تغطية 85% من إجمالي العجز الذي تم تسجيله سنة 2022، وخفض هذا العجز إلى 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي بدلًا من العجز الفعلي المُسجّل في تلك السنة المُقدّر بـ 6.7% من الناتج المحلي الإجمالي والذي عادلَ 475 مليار جنيه. إلى جانب ذلك فإن الاقتصاد غير الرسمي في مصر أدّى إلى زيادة المعاملات النقدية وضعف الشمول المالي، ما يُؤثِّرُ على سياسة البنك المركزي في التحكُّمِ في التضخُّم، النُمُوّ وأسعار الصرف، هذا دون إهمال ضعف الخطط السنوية الموضوعة من قبل الدولة فيما يتعلّقُ بهذه المسائل والناتِج عن عدم توفُّر المعلومات الكافية والدقيقة لذلك، ما يعني قرارات نظرية بعيدة عن الواقع المعاش فعلِيًّا؛

كما أكّدن الدراستان على ضياع حقوق العُمّال في إطار الاقتصاد غير الرسمي، سواء ما تعلّق بشروط الصِحّة والسلامة في العمل أو ما يخُصُّ بحقوقهم، مع عدم احترام ساعات وشروط وسِنّ العمل. كما يمكن أن يتأثّر المستهلك أيضًا بهذه العوامل من حيث تهديد صِحّتِه وسلامتِهِ عند الاستفادة من خدمات ومنتجات هذا القطاع، إضافة إلى تعريض الاقتصاد ككُلّ إلى الخطر من حيث إضعاف قُدرتِهِ على المنافسة وضعف إيرادات خزينة الدولة نتيجة لعدم خضوع السلع في السوق الموازي للجمركة والرسوم.

3.2. تقدير الاقتصاد غير الرسمي في مصر ومُكافحتِهِ:

يُعتبرُ تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من القضايا المُعقّدة التي من الصعب التعامُلُ معها وحلُّها، وذلك بسبب تشعُّبِ هذا الاقتصاد من ناحية وغياب الإحصائيات الدقيقة التي تُساعِدُ على الضبط الصحيح لانتشار الاقتصاد غير الرسمي من ناحية أخرى، لتبقى الأرقام المُقدّمة في مختلف الدراسات والتقارير مُجرّد مُعطيات

تقريبية، وهو ما يُصعِّبُ من إيجاد حلول قطعية لدمجِهِ في الاقتصاد الرسمي أو التخفيف من حِدّة انتشاره، ومع ذلك لا تتوقّفُ مختلف الدُول، ومنها مصر، عن وضع الإجراءات التي تُساعِدُ في ذلك.

1.3.2. تقديرات حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر وتأثير الأزمات عليه:

بالنسبة لمصر أبرزت دراسة Mansour & Zaki (2020) أن الاقتصاد غير الرسمي انتقل من 44.59% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1991 إلى 31.63% سنة 2007، وبلغ مُتوسِّطُهُ خلال الفترة 1991-2007 ما يُقارِبُ 39.68% من الناتج المحلّي الإجمالي. فتُبيّنُ المُؤشِّرات أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي المدعوم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والذي تضمّن تحرير الاستثمارات والتجارة، منح حوافز جديدة للقطاع الخاص، تشريعات جديدة وبرنامج خصخصة وتبسيط النظام الضريبي، ساهمت جمِيعُها في تخفيض نسبة الاقتصاد غير الرسمي من خلال النجاح في ضمِّ بعض النشاطات والمشاريع غير الرسمية إلى الاقتصاد الرسمي وذلك بفضل تشجيع الالتزام الضريبي وتبسيط نظامه؛ ومع ذلك لا تزال نسبة الاقتصاد غير الرسمي في مصر تعتبر نسبة كبيرة (Mansour & Zaki, 2020)؛

وفي تقديرات أخرى بلغت مساهمة الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الداخلي الخام حدود 55% سنة 2006 كأول نسبة في دُولِ شمال إفريقيا (قارة، 2009، صفحة 194)؛ وجاء أيضًا أن حجم الاقتصاد غير الرسمي قد مثّل سنة 2008 ما يُقارب 28.8% من إجمالي الناتج المحلّي ليرتفِع إلى 32.91% سنة 2011 ويصِل إلى 34.96% سنة 2014 (سالم و آخرون، 2022)؛ وأشارت دراسات أخرى إلى أن حجم الاقتصاد غير الرسمي مثّل نسبة ما بين 19.0 و21.43% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (2000-2020)، وتم تسجيل أقصى نسبة سنة 2005 بما يُقارِبُ 25.44% من الناتج المحلّي الإجمالي (عبد المجيد و آخرون، 2023، صفحة 81)؛ هذا ما يتوافقُ في جُزءٍ منه مع دراسة Mansour & Zaki (2020) التي ورد فيه تراجُع نسبة الاقتصاد غير الرسمي من الناتج المحلّي الإجمالي خلال الفترة 2000-2017، أين انتقلت من 21.43% سنة 2000 إلى 25.44% سنة 2005 كأعلى نسبة مُسجّلة يليها انخفاض مُتتالٍ في السنوات اللاحقة إلى غاية 19.10% سنة 2017 (Mansour & Zaki, 2020, p. 03)؛

من ناحية أخرى، قدّر خُبراءٌ مُتخصِّصُون حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر في حدود 395 مليار دولار و10 مليون عامل مقابِل 6.8 مليون عامل في القطاع الخاص الرسمي و9.5 مليون عامل بالقطاع الحكومي؛ وتُقدّرُ العقارات المُسجّلة والمُوثّقة بشكلٍ صحِيحٍ في مصر بـ 08% فقط بينما غالبية العُقُود لا يتِمُّ تسجِيلُها قانُونِيًّا، كما أن ما يُقارِبُ من 82% من الشركات التجارية والصناعية غير مُوثّقة أيضًا بصُورةٍ صحيحة لدى الحكومة. وفي نفس الإطار، أشار *البنك الدولي* أن العمالة في الاقتصاد غير الرسمي قد ارتفعت من 40% سنة 2012 إلى 45% سنة 2013 مُقابِل انخفاضِها في القطاع الرسمي بـ 05% للصناعة، 08% للمقاولات، و15% للخدمات. وقدّر *مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية* حجم الافتصاد غير الرسمي بـ 18 مليون مؤسسة، منها 40 ألف مصنع غير قانوني بما يُمثِّلُ 65-70% من حجم الاقتصاد الرسمي، وقد تم تسجيل زيادة كبيرة فيها بعد ثورة يناير 2011؛ أمّا *اتحاد الصناعات المصرية* فيرى أن الاقتصاد غير الرسمي قد وصل إلى 2.2 تريليون جنيه مصري في 2015 أي ما يُعادِلُ 40% من حجم الاقتصاد الرسمي، مع هدر ما يُقارِبُ 330 مليار، وهذا خلال 04 سنوات التي تلت الثورة (جبر، 2015، الصفحات 537-540)؛ وهي نفس تقديرات دراسة (مصطفى، 2021، صفحة 652، 653)؛

كما توصّل *مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار* سنة 2018 إلى أن 63% من إجمالي العاملين في كافة القطاعات يعملُون بصورة غير رسمية منهم 45% في قطاع الزراعة، 31% في قطاع الخدمات و25% في الصناعة؛ أمّا تقرير

OECD, ILO & UNDP (2024)، فأشـار إلى أن نسـبة العمالة في الاقتصـاد غير الرسـمي عرفت تزَايُدًا هامّا خلال العشـر سـنوات الماضية، فقد انتقلت من 55.9% سـنة 2012 إلى 66.7% سـنة 2020، مع انتشـارها بصـورة أكبر بين الشـباب (15-24 سـنة) وكبار السـن (65 عاما) بـــ90% و93% على التوالي من النسـبة الإجمالية للعاملين من هذه الشـرائح؛ مع 74% من النسـاء العاملات الشـابات في الاقتصـاد غير الرسـمي مقابل 92% من الرجال. كما قُدِّرت المؤسـسـات والمشـاريع غير الرسـمية في مصـر بـــنسـبة 53% من إجمالي المؤسـسـات في البلد تُوفِّرُ مُجتمِعة 31% من وظائف القطاع الخاص وتُمثِّلُ 12.8% من القيمة المضـافة لهذا القطاع في الاقتصـاد، مع تسـجيل زيادة في عدد المؤسـسـات التي تبدأ نشـاطاتها كمشـاريع غير رسـمية، وتسـجيل 74% من الوظائف غير الرسـمية متواجدة لدى المؤسـسـات الصـغيرة، و19% منها لدى المؤسـسـات المتوسـطة. أمّا *وزارة التخطيط والتنمية الاقتصـادية* فقدّرت في تقريرِها الصادر نهاية 2022 أن القطاع غير الرسمي في مصر مثّل نحو 40% من الناتج المحلّي الإجمالي بما يُقارِبُ 2.6 تريليون جنيه، بينما جاء في تقرير OECD, ILO & UNDP (2024) أن الاقتصـاد غير الرسـمي في مصـر مثّل نسـبة 29.3% من الناتج المحلي الإجمالي سـنة 2018 ويصِـل إلى 50% في السـنوات الموالية (حسـن، علي، و العقاد، 2024، صفحة 499، 500) و (OECD, ILO, & UNDP, 2024, pp. 43, 48)؛

من خلال ما سـبق يتبيّنُ أن تقدير الاقتصـاد غير الرسـمي في مصـر يُعدُّ تحدِّيًا في حدِّ ذاته فلا يمكن التوصُّـلُ بأي حالٍ من الأحوال إلى معطيات وأرقام دقيقة تضـبط هذا الاقتصـاد، ومع ذلك يتم ملاحظة بعض العوامل والعناصر المتشابهة ذات العلاقة بالاقتصاد غير الرسـمي من بينها تأثُّرِهِ بالأزمات التي تمُرُّ بها البلد سـواء اقتصـادية، اجتماعية، سياسية، صِحِّيّة وغيرها؛

في هذا السياق، وضّحت دراسة Mansour & Zaki (2020) أن تفاقم الأزمة المالية العالمية سنة 2008 كان لهُ تداعِياتٌ سلبية كبيرة على الفئات الهشّة في المجتمع المصري، خاصة متوسطة ومنخفضة الدخل، أين شكّل لها ذلك صـدمة أسـعار في المواد الغذائية، سـلع أسـاسـية وطاقة، ما رفع من إنفاقها على المواد الغذائية من 45% من الدخل إلى 60% وهذا لأدنى خمس شرائح دخلًا في البلد (Mansour & Zaki, 2020, p. 05)؛

كما توصّلت دراسـة (الغايش، 2021) إلى تسـجيل تطوُّرٍ كبير وتزايدٍ في حجم الاقتصـاد غير الرسـمي في مصـر منذ ثورة 25 يناير 2011، وذلك بسـبب غياب المؤسـسـات الموكل لها مهمّة مراقبة النشـاط الاقتصـادي في الأسـواق وحماية حقوق العُمّال؛ حيث أبرزت دراســة Mansour&Zaki (2020) أن مصــر واجهت حالة من الاضــطرابات الاقتصادية الحادّة التي رافقت عدم الاسـتقرار السـياسي والفوضى الأمنية منذ ثورة 2011، أين تم تسـجيل ارتفاع مُعدّل البطالة، ارتفاع مُعدّل التضـخُّم، تدهور الاسـتثمارات الأجنبية وانخفاض الاحتياطيات الأجنبية، وهي عوامِلٌ تنعكِسُ سـلبًا على الاقتصـاد الرسـمي والنشـاطات الرسـمية في مصـر وتدفعُ إلى التوجُّهِ نحو الاقتصـاد غير الرسـمي لتلبية الحاجات من المواد الغذائية والأسـاسـية بأسـعار أقلّ من السـوق الرسـمية، أو الحُصُـول على فرصـة عمل كمصـدر دخل أسـاسـي أو إضـافي للفئات محدودة ومتوسـطة الدخل (Mansour & Zaki, 2020, p. 05)، إلّا أن ذلك لم يظهر في النتائج الإحصائية للدراسة بسبب طبيعة المنهجية الإحصائية المعتمدة التي لا تأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل الاجتماعية والسـياسـية التي تُؤثِّرُ على الاقتصـاد غير الرسـمي، إلى جانب عدم توفُّر بيانات دقيقة تخُصُّ الموضـوع. وفي نفس سـياق الأزمة السـابقة، أوردت دراسـة (حسـن، علي، و العقاد، 2024) أن الفترة 2011-2014 عرفت عدم استقرار سياسي في مصر زاد من نُمُوِّ الاقتصاد غير الرسمي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، فانتقلت

من 23% إلى 44% وصولا إلى 69% سنة 2014، وقد ترافق ذلك أيضا مع فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستيراد ما دفع إلى شراء العملة الأجنبية، وبالتالي نشّط من السوق الموازية؛

أمّا جائحة كوفيد-19 إلى جانب أزمة التضخُّم في مصر، ولّدت تحدِّياتٍ كبيرة للاقتصاد أين تأثّرت بها العديد من القطاعات الأساسية كالسياحة وتجارة التجزئة، مِمّا زاد من المخاطر المُتعلِّقة بالعمل غير الرسمي (OECD, ILO, & UNDP, 2024, p. 43). ومع ذلك فإنه، وخِلافًا للأزمات السابقة التي كان لها أثرٌ مباشِرٌ في تعزيز نُمُوِّ الاقتصاد غير الرسمي، فإن أزمة كورونا كان لها نفس الأثر السلبي على الاقتصادين الرسمي وغير الرسمي في نفس الوقت بدرجات مُتفاوِتة وفي فترات مُتباينة؛

فمع المرحلة الأولى من الأزمة (ديسمبر 2019-جانفي 2020) عرفت مصر صدمة طفيفة في العرض والطلب أين تأثرت المؤسسات الصغيرة والعمالة غير الرسمية بسبب اضطراب سلاسل التوريد القادمة من الصين، خاصة ما تعلّق بالألبسة الجاهزة، الإلكترونيات، والحرف اليدوية، وقد ارتفعت البطالة من 7.8% إلى 08% وفقدت بعض العمالة غير الرسمية وظائفها مُبكِّرًا، مع عدم تسجيل تأثُّر لدى المؤسسات الرسمية. في المرحلة الثانية التي تزامنت مع بداية الفيروس (فيفري-مارس 2020) زادت صدمة العرض نتيجة بلوغ الأزمة ذُروتها في الصين مُقابِل نفاذ المخزون المحلّي، هذا ما أثّر على الأنشطة غير الرسمية ذات الارتباط بالصين في حين لم تتأثّر باقي الأنشطة مثل النقل، الزراعة، الباعة المُتجوّلون وغيرها؛ وعرف منتصف مارس تراجعا استهلاكيا نتيجة الحذر فأدّى إلى توقُّف بعض المؤسسات الرسمية جُزئِيًّا وتراجُعِ البعض الآخر عن التعامل مع المُورِّدين غير الرسميين، وهذا نتيجة لتراجع الطلب المحلّي خاصة في المدن الكبرى. أمّا خلال تفاقُم الأزمة (منتصف مارس-ماي 2020) فإن الاقتصاد في مصر، الرسمي وغير الرسمي، واجه صدمة كبيرة على مستوى الطلب والعرض معًا، حيث استمرّ ضعف الإمدادات من الصين وتسبّبت الإجراءات الاحترازية من المرض في توقيف أنشطة كاملة سواء رسمية أو غير رسمية مثل المطاعم، المقاهي، الأسواق وغيرها، إلى جانب تضرُّرِ المؤسسات غير الرسمية المُصدِّرة بسبب القيود اللوجستية؛ وقد استمرّ هذا الوضع خلال مرحلة تراجع الأزمة (جوان-أوت 2020)، فبالرغم من بداية تعافي العرض بفضل تحسُّنِ الأوضاع في الصين إلّا أن النشاطات غير الرسمية لم تتعاف مع ضعف في الطلب عليها خاصة ما يتعلّقُ بالنشاطات والعمالة الموسمية التي ترتبط بالمناسبات، كما تحفّظت المؤسسات الرسمية أيضًا على عودتها للتعاملِ مع القطاع غير الرسمي. وفي آخر فترات الأزمة وبداية التعافي منذ سبتمبر 2020، ومع عودة العرض إلى طبيعته وبداية تحسُّنِ الطلب، لُوحِظ تعافٍ أسرع للاقتصاد غير الرسمي مقارنة بالرسمي نتيجة لخصائصه في المرونة وقدرته الكبيرة على التكيُّفِ السريع مع السوق، ومع ذلك بقي الطلب أدنى مِمّا كان عليه قبل الأزمة (والت، 2020، الصفحات 16-25)؛

ولا زالت مصر تُواجِهُ هذه التحدِّيات، فقد أوردت تقارير صحفية أن الاقتصاد غير الرسمي ساهم بنسبة 40% من الناتج المحلي الإجمالي للسنة 2021/2020 ووظّف 50% من القوى العاملة خلال نفس الفترة، في حين أشار البنك الدولي إلى أن هذا الاقتصاد وظّف 62.5% من القوى العاملة وقُدِّر حجمه بحوالي 127 مليار دولار للسنة 2023/2022، مع فقد 400 مليار جنيه مصري كإيرادات ضريبية سنويًّا وتأثُّرِ المؤسسات الرسمية سلبًا بسبب الخسائر التي لحِقت بالصناعة من خلال منتجات وخدمات منخفضة الجودة؛ وقد حقّق الاقتصاد غير الرسمي في نفس السنة أرباحًا مُقدّرة بـ 164.3 مليار جنيه للاقتصاد غير الرسمي مقابل 1.2 تريليون جنيه للاقتصاد الرسمي. وقد تمثّلت أغلب النشاطات غير الرسمية في الصناعة وتحديدا لدى المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة (تُوظِّفُ 5-10 عُمّال)، الباعة المُتجوّلُون، الدروس الخصوصية، سيارات الأجرة والتُكتك، مع تسجيل ارتفاع في مجال صيانة

الهواتف المحمولة والحواسيب في الاقتصاد غير الرسمي. كما أورد البنك الدولي أن 68% من العُمّال في القطاع غير الرسمي في مصر سنة 2012 بقوا في هذا القطاع حتى سنة 2018، بينما تحوّل 16% من العُمّال بأجر في القطاع غير الرسمي نحو القطاع الرسمي وتحوّل 24% عكس ذلك، أي انتقلوا من القطاع الرسمي إلى غير الرسمي؛ مع فقد نصف العُمّال بأجر في القطاع غير الرسمي لوظائفهم في الفترة 2021/2020 بسبب جائحة كوفيد، ويبقى 90% من الشباب العاملين في مصر في القطاع غير الرسمي بما فيها النشاطات والوظائف الرقمية (El-Din, 2023) و (Khalid, 2023).

2.3.2. الحدُّ من الاقتصاد غير الرسمي ودمجِهِ في الاقتصاد الرسمي في مصر:

كنتيجة للآثار السلبية ومع الصُور والمظاهر المختلفة التي يظهر عليها الجانب غير الرسمي في الاقتصاد المصري، فإن الحكومة تعملُ على السيطرة عليه ودمجِهِ في الاقتصاد الرسمي للاستفادة من إيجابياته، وهذا من خلال العديد من الجهود والمبادرات على مرّ السنوات بالتماشي مع نُمُوّ وانتشار الاقتصاد غير الرسمي؛

من بين هذه المبادرات عمليات الإصلاح الضريبي المُتعدِّدة ومُبادرات تنظيم القطاع غير الرسمي كإنشاء الجمعيات التي تتولّى مُهمّة تنظيم عمل مُعيّن مثل "جمعية بائِعِي أطعمة الشارع بمحافظة المنيا"، والتي تم إنشاءها بالتعاون مع مسؤولين في الحكومة وبائِعِي أطعمة الشوارع سنة 1986م. مكّنت هذه الجمعية الباعة المُتجوّلين من حماية حُقُوقِهِم ومكّنت الحكومة من تنظيم هؤلاء الأفراد بطريقة إنسانية وتنموية، وتمّت العملية تدريجِيًّا على مدار عقدين من الزمن؛ ووفقًا للاتِّفاق بين الجمعية والحكومة تم تنظيم دورات تدريبية للباعة فيما يتعلّقُ بمواضيع تداول الأطعمة، النظافة، تصميم عربات وأكشاك دائمة تتوافقُ مع المحيط العام والجمالي للمناطق التي يتواجدون بها تشجِيعًا للسياحة، كما يُرافِقُ عُمّال الصِحّة هؤلاء الباعة؛

وتبرز أهمية هذه الجمعية وهذه الإجراءات من خلال الأهمية الكبيرة لقطاع بائِعِي الأطعمة المُتجوّلين في مصر حيث يُوفِّرُون أمنًا غِذائِيًّا لشريحة واسعة من محدُودِي الدخل، سواءًا كأصحاب مشاريع أو مستهلكين، وهو ما يستلزم تنظيم وتطوير هذا القطاع بدلًا من القضاء عليه. ومن خلال تنظيم هذه العلاقة، استفاد الباعة من فُرصٍ هامّة لتنمية وتطوير أعمالهم من خلال حصولهم على القروض والمُعِدّات اللازمة لإنتاج الطعام والترويج لنشاطاتهم باحتفالات في المناسبات الاجتماعية، إضافة إلى توفير الرعاية الصِحّية لهم ولعائلاتهم؛

تُعدُّ هذه الجمعية، وأخرى مشابهة، همزة وصلٍ بين الاقتصاد غير الرسمي والجهات الحكومية، ولذلك ظهرت العديد من المبادرات لتوسيع هذه التجربة في مُحافظات أخرى (مطهري و بوثلجة، 2016، صفحة 76)؛

ولم تتوقّف المبادرات عند هذا الحدِّ بل استمرّت الحكومة المصرية في إصدار التشريعات ووضع القوانين التي تهدف إلى تنظيم الاقتصاد غير الرسمي ودمجه في الاقتصاد الرسمي، وقد أشارت دراسة السيد وآخرون (2022) إلى بعض أحدث القوانين في هذا الإطار من بينها (السيد و آخرون، 2022، الصفحات 52-55):

- **"قانون المحال العامّة"**: الذي يهدف إلى معالجة مشكل التراخيص للمحال التجارية، الحرفية والخدمية، عن طريق العمل على تبسيط الإجراءات وتوحيد جِهة الإصدار، ما يُساهِمُ في الحدِّ من التشابك والتداخُل بين صلاحيات الجهات المختلفة، ويشتمل القانون على إلزام المحال بتقديم طلب ترخيص أو إخطار خلال سنة من نشر الاشتراطات وتُمنحُ لهم مهلة تصِلُ إلى 05 سنوات من أجل تكييف أوضاع المحال التي تنشُطُ في عقارات غير مُرخَّصة مع ما يتطلّبُهُ القانون؛

- **"قانون تنظيم أماكن وساحات انتظار المركبات"**: يهدف هذا القانون إلى تنظيم استغلال الشوارع العامة كمواقف للسيارات وهذا للتخفيض من فوضى المُرُور، بحيث يتم إنشاء لجان محلّية تُحدِّدُ أماكن وأوقات الانتظار والشروط الفنّية لاستغلال هذه الأماكن، وبشترط القانون الحصول على ترخيص لمزاولة هذا النشاط وكذا المقابل المالي الذي يتوافقُ مع مساحة وطبيعة الموقع المُستغلّ؛
- **"قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"**: يُركِّزُ هذا القانون على توفير الدعم اللازم لهذا النوع من المشروعات، وذلك عن طريق منح حوافز ضريبية وغير ضريبية، تسهيل الوصول إلى التمويل، تنظيم أولوية استيفاء حقوق الجهات المُموّلة وتنظيم حقّ الانتفاع بالعقارات التي يتم تخصيصها لهذه الأهداف. يتضمّنُ هذا القانون إنشاء جهاز حكومي مُختصّ تابع لرئيس مجلس الوزراء يتكفّلُ بمتابعة هذه المؤسسات والسعي إلى تكييف أوضاعِها في حال نشاطها في الاقتصاد غير الرسمي، وذلك لتشجيع ريادة الأعمال ودمجها ضمن الاقتصاد الرسمي.

وبالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذُلُها الحكومة المصرية في سبيل دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي والتخفيض من مُعدّلات التوجُّهِ نحوه، فإنه لا يزال إلى غاية اليوم يُشكِّلُ وزنًا هامّا في الاقتصاد المصري كما تم توضيحه سابقا، وهذا نظرًا لاستمرار توفُّر العوامل التي تزيد من نُمُوّهِ وانتشاره، سواء على مستوى الفرد أو المؤسسة في حدِّ ذاتِها أو على مستوى بيئة الأعمال والاقتصاد كُكلّ، وحتى تأثير الأزمات العالمية عليه، كون أن التوجُّه نحو النشاط في القطاعات غير الرسمية للأفراد والمؤسسات على حدٍّ سواء قد يكون طوعِيًا واختيارِيًّا من طرفِهِم أو قد يكون إجبارِيًّا في حال عدم القدرة على العمل ضمن الاقتصاد الرسمي، وهو الحال بالنسبة لمن يُعانُون من قُيُود الإقامة مثل المهاجرين، اللغة، ضعف التعليم، غياب الخبرة العلمية، التمييز العرقي وغيرها، وكذا بالنسبة للمؤسسات التي تُعانِي من قُيُود في رأس المال أو المهارات العملية فلا يُمكِنُهُم الدخول إلى المجال الرسمي، وفي بعض الأحيان لتخفيض التكاليف بالاستعانة بتقنيات إنتاج كثيفة العمال منخفضة التكلفة من خلال عدم التصريح بالعمل ودفع الضرائب ..الخ (Moaaz & Mansour, 2025, p. 208)؛

في هذا السياق، توصّلت دراسة (أحمد، 2020) إلى أن أصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يواجهون مُشكِلةً في الانطلاق ضمن الإطار الرسمي في البداية أو الاندماج فيه لاحِقًا، وذلك من خلال تزايد البيروقراطية وصعوبة المعاملات الإدارية التي تخُصُّها من بينها تعدُّد الجهات الموكل لها صلاحية منح التصاريح اللازمة لمزاولة نشاط اقتصادي معين؛ وبالرغم من اختلاف الإجراءات من قطاع إلى آخر إلّا أنها تتشابه عند تعدُّدِ الجهات الواجب المرور عبرها، وهو ما يعني جُهدًا، وقتًا، وحتى تكلفة في بعض الأحيان؛ وهو ما وافقت عليه بعض نتائج دراسة (حسن، علي، و العقاد، 2024) التي ترى أن دمج القطاع غير الرسمي ضمن الاقتصاد الرسمي في مصر يُعدُّ عملية تتميّزُ بالتعقيد فهي بذلك تستوجب توافر وتكامل اعتبارات إدارية، اقتصادية، اجتماعية، وسياسية، بما فيها القيام بالإصلاحات التنظيمية والتشريعية أيضا، كما توصّلت دراسة (أحمد، 2020) إلى أن القوانين المُطبَّقة في مصر قد لا تشمل بعض النشاطات التي فرضتها التطوُّرات المعاصرة كالتكنولوجيا، فالتجارة الإلكترونية أضحت اليوم واقِعًا في جميع الدول عبر العالم، بما فيها مصر، إلّا أنها لم تحظ بعد بالتنظيم والتشريع اللازم في مصر ما يضعُها في خانة النشاطات غير الرسمية؛

كما اعتبرت دراسة (حسن، علي، و العقاد، 2024) أن محاولات ضمّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر إلى الاقتصاد الرسمي لازالت محدودة، كون الحكومة تُركِّزُ بصورة أساسية على تسجيلها الرسمي فتقوم بتسهيل

آليات ذلك مع تنظيم آليات التمويل مُتناهِي الصِغر، في حين أن هذه المؤسسات بحاجة إلى حوافز أكثر ومن جوانب أخرى لتنضمّ إلى الاقتصاد الرسمي، فقد خلُصت دراسة(Moaaz & Mansour, 2025) إلى أن قرار أصحاب المشاريع والمؤسسات غير الرسمية بالانضمام إلى القطاع الرسمي يتأثّرُ بعوامل هيكلية مثل اللوائح المُؤسّسِية، قدرة الجهات الحكومية على تطبيق القانون وتحسين كفاءة السوق، وبعوامل فُرصِية تتضمّنُ خصائص مُتعلِّقة بصاحب المؤسسة أو رائد الأعمال في حدِّ ذاته من حيث الخصائص الفردية، الخلفية الاجتماعية، التعليم، الخبرة، إلى جانب توجُّهِهِ في تسيير المؤسسة حيث يميل رُوّاد الأعمال الراغبون في نُمُوّ مشاريعهم نحو الدخول ضمن السوق الرسمي في حين أن المؤسسات التي ترغب فقط في البقاء فإنها تُفضِّلُ الحفاظ على شكل عملِها وعلاقاتها الحالية بالحفاظ على شبكة مُورِّدِيها وزبائنها في السوق غير الرسمي. وعليه فإن المبادرات الحكومية لضمّ الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي ينبغِي أن تستهدِف رُوّاد الأعمال المخاطرين الذين يرغبون في توسيع مشاريعهم، ويكون ذلك عن طريق تقديم المعلومات وإيصالِها بما يتماشى مع أهداف هؤلاء الأفراد.

3. الخاتمة:

يشير الاقتصاد غير الرسمي إلى مجموع الأنشطة المشروعة التي تتِمُّ خارج الإطار القانوني والتنظيمي أو مع الالتزام الجُزئِي به، وتنتشر هذه الأنشطة بصورة أكبر في الاقتصادات والمجتمعات التي تملك العوامل التي تُحفِّزُ على ظهورها وانتشارها مع تأثير خاص لأوقات الأزمات التي تنمُو فيه هذه النشاطات عادة، فأي نقص في تلبية حاجيات المجتمع من قِبل الاقتصاد الرسمي سواء من حيث السلع والخدمات، فُرص العمل اللازمة، بيئة الأعمال الملائمة والدخل المناسب يدفع بالأفراد والمؤسسات إلى التوجُّهِ نحو الاقتصاد غير الرسمي لتغطية ذلك؛ ويزداد هذا الاقتصاد انتشارًا وتأثيرًا في الدول النامية مقارنة بالدول المُتقدِّمة، وتُعتبر مصر إحدى الدُول العربية التي يُشكِّلُ فيها الاقتصاد غير الرسمي نسبة مُهِمّة من النشاط الاقتصادي؛

أتت هذه الدراسة لإلقاء الضوء والتعرُّف على وضعية هذا الاقتصاد في مصر، مع توضيح مدى تأثُّرِهِ ببعض الأزمات الكبيرة التي مرّ بها البلد والعالم.

1.3. نتائج الدراسة: يمكن إجمال أهم النتائج المُستخلصَة في النقاط التالية:

- يملك الاقتصاد غير الرسمي وزنًا هامًّا في مصر، كونه يُشغِّلُ أكثر من نصف القوى العاملة، خاصة في القطاعات الحرفية، الصناعات التقليدية والزراعة، إلى جانب نسبة كبيرة من المؤسسات متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة، ما يجعله عُنصرًا فاعِلًا في توفير فُرص العمل والدخل للفئات محدودة ومنعدمة الدخل في مصر؛
- انتشار الاقتصاد غير الرسمي في مصر يعود إلى مجموعة من العوامل المشتركة مع الدول النامية مثل ارتفاع الأعباء الضريبية وتعقيد وطول الإجراءات الإدارية، وإلى عوامل محلِّية مُتعلِّقة بطبيعة المجتمع المصري مثل اعتماد عدد كبير من السُكّان على أنشطة صغيرة غير رسمية لتوفير الدخل؛
- توسّع الاقتصاد غير الرسمي في مصر في فترات الاضطرابات مثلما هو الحال مع الأزمة المالية العالمية التي أثّرت على الفئات متوسطة وضعيفة الدخل ودفعتها نحو القطاع غير الرسمي، وبصورة أكبر ثورة يناير 2011 وما أعقبها من غياب لمؤسسات الرقابة؛
- بالرغم من تأثُّر الاقتصاد غير الرسمي في مصر بأزمة جائحة كورونا مثل الاقتصاد الرسمي، إلّا أنه أظهر تعافِيًّا بسرعة أكبر من هذا الأخير نتيجة لتميُّزِهِ بالمرونة والقدرة على التكيُّفِ؛

- على الرغم من جهود الحكومة في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي عن طريق تبسيط الإجراءات، تقديم الحوافز الضريبية وغيرها، إلّا أن نجاح هذه الجهود يظلُّ محدُودًا بسبب استمرار القيود الإدارية والضريبية، وضعف الثِقة في فعالية النظام الرسمي، سواء من الأفراد أو المؤسسات، مع استمرار ارتفاع مُعدّلات البطالة والتضخُّم وتأثيرها على مُعدّلات الفقر، وهو ما يعني استمرار التوجُّهِ نحو الاقتصاد غير الرسمي طوعًا أو جبرًا.

3.2. **اختبار فرضيات الدراسة:** من خلال ما سبق، تظهر نتائج اختبار فرضيات هذه الدراسة فيما يلي:

- **الفرضية الأولى صحيحة:** فمن خلال المعطيات والتقديرات التي وردت من قِبل العديد من التقارير والهيئات والدراسات، تبيّن أن الاقتصاد غير الرسمي في مصر لا يزالُ يملك حِصّة هامّة في الاقتصاد، سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي أو في التشغيل أين يشتمل على ما يقارب، وأكثر أحيانًا، من نصف القوى العاملة في البلد، مع ملاحظة أن التوجُّهِ نحو القطاعات غير الرسمية أعلى من نسب التوجُّهِ نحو الاقتصاد الرسمي، وهذا سواء للأفراد والمؤسسات، والذي يعود إلى استمرار وُجُودِ العوامل التي تُحفِّزُ على ذلك مثل الضرائب المرتفعة، صعوبة وتعقيد الإجراءات البيروقراطية، التضخُّم الذي يُؤدِّي إلى الارتفاع المستمر للأسعار وضعف القدرة الشرائية، وتسريح العُمّال وفقد وظائفهم فيتوجُّهون نحو الاقتصاد غير الرسمي لتغطية ذلك، مع الإشارة إلى معاناة حتى هذا الاقتصاد من فقد الوظائف، خاصة بعد تأثيرات جائحة كورونا.
- **الفرضية الثانية صحيحة:** فقد أبرز الواقع أن الاقتصاد غير الرسمي في مصر شهِد ارتفاعًا أعلى في الفترات التي تُرافِقُ الأزمات، مثل الأزمة المالية، ثورة يناير 2011 وأزمة كوفيد-19، أين تكون دائما هذه الأزمات مجالًا لضعف الرقابة وغياب التنظيم، تدهور القدرة الشرائية، ارتفاع الأسعار، نقص المنتجات والخدمات وغيرها، ما يجعلُ من الاقتصاد غير الرسمي ملاذًا لفئات واسعة من المجتمع، بما فيها العُمّال الرسميون الذين يرغبون في دخلٍ إضافي. وتجدر الإشارة إلى أن أزمة كورونا أثّرت سلبًا على الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي معًا، إلّا أن الأفضلية بقيت لدى الاقتصاد غير الرسمي بفضل قدرته على التعافي السريع بعد تراجع الأزمة.

3.3. **توصيات الدراسة:** انطلاقا من النتائج المُتوصّلِ إليها، توصي الدراسة بما يلي:

- تبسيط الإجراءات الإدارية خاصة ما تعلّق بجِهات منحها وطول فترتها، وإعادة مراجعة هيكل الضرائب ونظامها لجعل الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي أقلّ تكلفة وأكثر جاذبية؛
- تصميم برامج خاصة للتأمين الصِحّي والاجتماعي بما يتوافق وخصوصيات العمل الحرفي، أصحاب الأنشطة الصغيرة، الأعمال الزراعية وغيرها، بهدف دفعهم وتحفيزهم على الاندماج؛
- تخصيص هيئات خاصة لدعم وتنمية القطاعات غير الرسمية المُنتِجة مثل الزراعة، الصناعات الصغيرة والحرفية، من خلال توفير التدريب، التمويل والربط بالأسواق، من أجل دمجها تدريجيا في الاقتصاد الرسمي؛
- تطوير آليات وأنظمة حديثة للمراقبة وجمع البيانات تقوم على الميدان لمتابعة وإحصاء الأنشطة غير الرسمية، وهذا بغرض صياغة سياسات كُلِّيّة صحيحة وأكثر فعالية بدلًا من العقاب، خاصة في وقت الأزمات.

4.3. **آفاق الدراسة:** يمكن اقتراح آفاق البحث الآتية:

- مقارنة دولية بين التجربة المصرية وتجارب أخرى نجحت في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي للاستفادة منها؛

- دراسة العلاقة بين التحوُّل الرقمي والاقتصاد غير الرسمي من حيث المخاطر الجديدة التي قد تُوسِّعُ من العمل والنشاط غير الرمسي، ومن حيث فُرص تنظيم الاقتصاد غير الرسمي بفضل المنصات الرقمية؛
- إجراء تحليل ميداني مُعمّق للاقتصاد غير الرسمي في مصر من أجل فهم طبيعة الأنشطة غير الرسمية المنتشرة والدوافع وراء استمرار المؤسسات والأفراد في البقاء خارج الأطر الرسمية.

قائمة المراجع:

أحمد محمد السيد سالم، و آخرون. (11 08, 2022). *أثر الاقتصاد الموازى على النمو الاقتصادى: دراسة لحالة مصر (1991-2015)*. تاريخ الاسترداد 05 08, 2025، من الموقع الرسمي للمركز الديمقراطي العربي: https://democraticac.de/?p=83851

إكرام مرعوش. (2021). *التحليل الإقتصادي الكُلي: دروس وتمارين محلولة*. باتنة (الجزائر): دار قانة للنشر والتوزيع.

العمري حربوش. (جوان, 2022). فلسفة الاقتصاد: علم الاقتصاد علم إنساني. *مجلة دراسات إنسانية وإجتماعية، 11*(03)، 145-172.

المأمون علي عبد المطلب جبر. (يناير, 2015). الاقتصاد غير الرسمي في مصر - أنموذج الدروس الخصوصية بين التقنين والإلغاء. *المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة*(13)، 505-615.

باية ساعو، و زوبيدة سيار. (2020). إشكالية الاقتصاد غير الرسمي وآثاره على الاقتصاد. *مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، 14*(01)، 64-74.

جيهان سيد محمد مصطفى. (2021). دور الاقتصاد غير الرسمي في تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز على مصر. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 51*(01)، 637-686. doi: 10.21608/jsec.2021.145915

حسين عبد المطلب الأسرج. (18 06, 2010). *انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري*. تاريخ الاسترداد 05 08, 2025، من https://mpra.ub.uni-muenchen.de/23344/

حسين فايزة إمام. (2015). طرق تقدير القطاع غير الرسمي في جداول العرض والاستخدام. الإدارة العامة للحسابات القومية- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر. تاريخ الاسترداد 07 08, 2025، من: https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/5-egypt-_informal_sector_.pdf

رحاب عبد الرحمن السيد، و آخرون. (2022). الاقتصاد غير الرسمي واستراتيجيات دمجه مع الاقتصاد الرسمي في ظل متطلبات التنمية المستدامة – دراسة تطبيقية مقارنة. *مجلة العلوم البيئية، 51*(11)، 39-66. doi:10.21608/jes.2023.170905.1376

ستيفان م. والت. (2020). *رأي في أزمة: الاقتصاد غير الرسمي*. مصر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية. تم الاسترداد من https://eces.org.eg/wp-content/uploads/2023/05/VOC-Ar-7-6-4-2020.pdf

سليمان بوزيدي. (2019). النشاط الاقتصادي غير الرسمي وحركية الأفراد العاملين في الوسط الحضري. *مجلة الحوار الثقافي، 09*(01)، 93-112.

عليا محمد عبد الجليل الغايش. (ديسمبر, 2021). الاقتصاد الخفي والتوظيف (حالة القطاع غير الرسمي في مصر). *مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، 06*(03)، 1059-1116. doi:10.21608/jcia.2021.212756

غريسي صدوقي. (2023). التجارة غير الرسمية في الجزائر الآثار وإشكالية الاندماج في الاقتصاد الرسمي- عرض تجارب دولية. *مجلة الميدان للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 05*(01)، 08-16.

فاطمة الوالي، و مصطفى بنشلاط. (ماي, 2022). دراسة تحليلية لتأثير الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي في الجزائر. *مجلة المنهل الاقتصادي، 05*(01)، 393-410.

كمال بن موسى، و محمد براغ. (2013). ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي: أسبابه وآثاره. *المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية*(04)، 193-211.

كمال مطهري، و عبد الناصر بوثلجة. (ديسمبر, 2016). رهان الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي "تجارب دولية ومحلية". *المجلة الجزائرية للمالية العامة*(06)، 67-81.

محمد دمان ذبيح. (2020). الاقتصاد غير الرسمي: الأسباب، الآثار، والحلول المقترحة. *مجلة آفاق للبحوث والدراسات، 03*(02)، 95-114.

محمد محمد عبد المجيد، و آخرون. (يوليو, 2023). الشمول المالي ودوره في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر خلال الفترة (2000-2020). *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 04*(02)، 65-91.

مريم بيلامي، و منال العرباوي. (جوان, 2020). العوامل المؤسساتية المفسرة لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر - دراسة تحليلية بالاعتماد على تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2018. *مجلة التنمية الاقتصادية، 05*(01)، 87-99.

ملاك قارة. (ديسمبر, 2009). التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي: تحليل ومقارنة بعض التجارب. *مجلة العلوم الإنسانية، أ*(32)، 191-210.

هشام برو. (2018). نحو رؤية جديدة للحد من الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري. *مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية*(03)، 168-176.

وائل رأفت حسن سيد أحمد. (2020). دراسة دور دمج الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 11*(04)، 148-173. doi:10.21608/jces.2020.146048

يارا عبد الناصر عواد حسن، إيمان حسن علي، و رشا محمد العقاد. (2024). دمج القطاع غير الرسمي وعجز الموازنة العامة في مصر. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 15*(01)، 484-522. doi:10.21608/jces.2024.354126

يوسف بودلة، و حمزة كواديك. (ديسمبر, 2018). الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وإشكالية دمج أنشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي - دراسة تحليلية. *مجلة المقار للدراسات الاقتصادية*(03)، 160-178.

El-Din, G. E. (2023, 01 13). *Egypt: Integrating the informal economy*. Consulted on: 08 05, 2025, on: ahramonline: https://english.ahram.org.eg/NewsContent/50/1201/484053/AlAhram-Weekly/Egypt/Egypt-Integrating-the-informal-economy.aspx?utm_source=chatgpt.com

Khalid, M. (2023, 07 31). *Egypt's informal economy: Untapped potential that could add $127 bln to GDP*. Consulted on: 08 05, 2025, on ahramonline: https://english.ahram.org.eg/NewsContent/3/12/505338/Business/Economy/Egypt%3Bs-informal-economy-Untapped-potential-that-c.aspx?utm_source=chatgpt.com

Mansour, A. M., & Zaki, I. M. (2020). Egyptian Macroeconomic Status with Reference to the Shadow Economy during the Period 1991-2018. *Open Access Library Journal, 07*(08), 01-30. doi:10.4236/oalib.1106635

Moaaz, R., & Mansour, S. (2025). The formalization of the Egyptian informal sector: a behavioral and experimental approach. *Review of Economics and Political Science, 10*(03), 206-221. doi:10.1108/REPS-05-2022-0028

OECD, ILO, & UNDP. (2024). *Informality and Structural Transformation in Egypt, Iraq and Jordan: A Framework for Assessing Policy.* Paris: OECD Publishing. doi:https://doi.org/10.1787/efb16d0b-en